يحظر نشره قبل *14* **آذار/مارس** *2013*، **الساعة** *12:00* **بتوقيت نيويورك،** *4:00* **بعد الظهر بتوقيت غرينتش**

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

تقرير التنمية البشرية لعام 2013:
"نهضة الجنوب" تحدث تحوّلاً في ميزان القوى العالمي

مكاسب التنمية الكبرى التي حققتها أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أدت إلى تراجع ضخم في معدلات الفقر،ونمو الطبقة الوسطى

مكسيكو سيتي، 14 آذار/مارس 2013- تغيّر نهضة الجنوب ملامح العالم في القرن الحادي والعشرين، إذ تحرك البلدان النامية النمو الاقتصادي، منتشلة ملايين السكان من حالة الفقر ورافعة مليارات من السكان آخرين إلى مستوى الطبقة الوسطى. هذا ما جاء به تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2013.

تمثل نهضة الجنوب حالة غير مسبوقة في سرعتها واتساع نطاقها. فالتاريخ لم يشهد تغيّراً في الظروف المعيشية والآفاق المتاحة لهذا العدد الكبير من سكان العالم، بمثل هذا الحجم ولا بهذه السرعة .

وحسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013، لم تقتصر هذه الظاهرة على مجموعة من البلدان متوسطة الدخل، مثل البرازيل وروسيا والصين والهند، بل تجاوزتها لتشمل ما لا يقل عن 40 بلداً نامياً حققت مكاسب في التنمية البشرية فاقت ما هو متوقع في العقود الأخيرة. وجاءت معظم هذه الإنجازات، حسب التقرير، كحصيلة لاستثمارات مستدامة في برامج للتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وانفتاح قويّ على عالم يزداد ترابطاً.

ويخلق هذا التقدّم التاريخي الكثير من الفرص للجنوب والشمال على حد سواء، للتعاون على فتح طرق جديدة للتقدّم في التنمية البشرية ومواجهة التحديات المشتركة كتلك التي يطرحها تغيّر المناخ. فبلدان الجنوب توسّع علاقاتها مع بلدان الشمال، في مجالات التجارة والتكنولوجيا والسياسة، بينما تتطلّع بلدان الشمال إلى الجنوب، لبناء شراكات جديدة يمكن أن تدفع عجلة النمو والتنمية في العالم بأسره.

وقد أطلقت اليوم هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برفقة رئيس المكسيك، انريكه بينيا نييتو تقرير التنمية البشرية لعام 2013، والصادر تحت عنوان "نهضة الجنوب: تقدّم بشري في عالم متنوّع"

وتقول كلارك في التمهيد إن في هذا التقرير يمثل "مساهمة قيمة في إثراء الفكر الإنمائي، إذ يتناول بالوصف والتحليل عوامل محدّدة كانت بمثابة محرك للتحوّل في التنمية، كما يقترح أولويات على صعيد السياسة العامة يمكنها أن تساعد على الاستمرار بزخم الماضي في المستقبل."

وهذا التقدّم التاريخي يتيح بدوره فرصاً لبناء شراكات جديدة بين الجنوب والشمال، أي بين البلدان النامية والبلدان المتقدّمة، بهدف مواجهة التحديات المشتركة، كتغيّر المناخ، والتعاون على فتح طرق جديدة للتقدّم في التنمية البشرية في أنحاء أخرى من العالم.

"فلأول مرة منذ عقود يحرك الجنوب النمو الاقتصادي العالمي والتغيّر الاجتماعي،" وفقاً للتقرير الذي يقدّم صورة مفصّلة عن هذا العالم الذي يشهد تغيّرات متسارعة.

فعلى سبيل المثالً:

- تمكنت الصين والهند من مضاعفة نصيب الفرد من الناتج الاقتصادي في أقل من عشرين عاماً، وهو معدّل أسرع بمرتين من المعدّل الذي سجلته أمريكا الشمالية وأوروبا خلال الثورة الصناعية. ويقول خالد مالك المؤلّف الرئيسي للتقرير "صاغت الثورة الصناعية قصة حياة بضعة ملايين من الناس، ولكن ما يحصل اليوم يمس المليارات منهم."
- تشير التوقعات الواردة في التقرير إلى أن الناتج الإجمالي للبلدان الكبيرة في الجنوب، أي البرازيل والصين والهند، سيتجاوز بحلول عام 2020 مجموع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وكندا .
- مع تحسّن المستوى المعيشي في الكثير من بلدان الجنوب، انخفضت نسبة الذين يعيشون تحت فقر الدخل المدقع من 43 في المائة في عام 1990 إلى 22 في المائة في عام 2008، حيث خرج 500 مليون فرد من الفقر في الصين وحدها. ونتيجة لذلك، تمكن العالم بأسره من تحقيق الغاية المعنية بالحد من الفقر في الأهداف الإنمائية للألفية، والتي تقضي بتخفيض عدد الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم إلى النصف بين عامي 1990 و2015.

- يشير التقرير إلى أن البلدان النامية تمكنت من زيادة حصتها من تجارة البضائع عالمياً من 25 في المائة في عام 1980 إلى 47 في المائة في عام 2010. وكانت التجارة البينية في الجنوب هي العنصر الأهم في تحريك النمو، إذ ارتفعت نسبتها من 10 في المائة إلى أكثر من 25 في المائة من مجموع التجارة العالمية في غضون الأعوام الثلاثين الماضية، بينما تراجعت نسبة التجارة بين البلدان المتقدمة من 46 في المائة إلى أقل من 30 في المائة. ويتوقع التقرير أن يتجاوز حجم التجارة بين بلدان الجنوب نظيرتها بين البلدان المتقدّمة. و يؤكد التقرير على وجود علاقة ترابط واضحة بين تزايد الانفتاح التجاري وتصاعد إنجازات التنمية البشرية في معظم البلدان النامية.

- يزداد الجنوب تكاملاً وترابطاً. فالهواتف النقالة الموصولة إلى الإنترنت تتوافر اليوم لدي معظم الأسر، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، ومعظم هذه الهواتف الذكية المتوافرة بأسعار معقولة هي من صنع شركات من الجنوب. وتسجل أندونيسيا والبرازيل والصين والمكسيك والهند اليوم حركة على شبكات التواصل الاجتماعي تفوق الحركة في أيّ بلد آخر في العالم، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. وارتباط الجنوب بالعالم يزداد عبر الحركة الفعلية للأشخاص والحركة الافتراضية على حد سواء، إذ تجاوزت الهجرة بين البلدان النامية مؤخرًا الهجرة من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال.

- يشهد العالم اليوم حقبة تاريخية "لإعادة التوازن الدولي." فنهضة الجنوب تحدث انقلاباً في التحوّلات التي أدت إلى تفوق أمريكا الشمالية وأوروبا على سائر العالم منذ بداية الثورة الصناعية، وخلال عصر الاستعمار، وحتى الحربين العالميّتين في القرن العشرين. فالعالم اليوم يشهد مسار تحوّل جذري يدفع البلدان النامية إلى موقع الصدارة. ويتوقع التقرير أن تستمر "نهضة الجنوب" وأن تتسارع مع تقدّم القرن الحادي والعشرين.

- ولكن لم تواكب المؤسسات العالمية بعد مستوى هذا التحول. فالصين، التي تملك ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر احتياطي بالعملات الأجنبية، لا تزال حصتها في البنك الدولي 3.3 في المائة، أي أقل من حصة فرنسا البالغة 4.3 في المائة. والهند التي ستتفوق قريباً على الصين من حيث عدد السكان، ليس لها مقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. أما أفريقيا، التي تضمّ مليار نسمة في 54 دولة مستقلة، فلا تزال غير ممثلة بالمستوى المطلوب في معظم المؤسسات الدولية.

قيادة حكومية وانفتاح على العالم

يحدّد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أكثر من 40 بلداً نامياً حققت إنجازات في التنمية البشرية تجاوزت المعايير العالمية في العقود القليلة الماضية. ثم يتناول بمزيد من التفصيل 18 بلداً من البلدان، بدءاً بأكبر البلدان التي حققت أفضل أداء، كالصين، إلى بلدان من الجنوب أصغر حجماً، حققت نجاحاً هي الأخرى، مثل شيلي وغانا وتايلاند.

وهذه البلدان، التي تختلف كثيراً من حيث التاريخ، والأنظمة السياسية، والملامح الاقتصادية، والأولويات الإنمائية، تلتقي في بعض الصفات المشتركة. حيث توفرت في معظمها مقوّمات "الدولة التنموية" الفاعلة، التي سعت إلى تعظيم الاستفادة الاستراتيجية من الفرص التي توفرها التجارة العالمية. كما خصصت معظم هذه البلدان استثمارات ضخمة لرأس المال البشري من خلال برامج الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأساسية. فالدولة التنموية، حسب هذا التقرير، يجب أن تُعنى "بتبني الأولويات الصحيحة على صعيد السياسة العامة أكثر من العناية بتحديد صحيح لأسعار السلع والخدمات"، وتلك السياسات يجب أن يكون محورها الإنسان، وأن تركز على إتاحة الفرص، من غير إغفال دور الدولة في الحماية من مخاطر الركود والتراجع.

ويؤكد التقرير أن السياسات الطموحة والحكيمة يمكن أن تسهم في حماية التقدّم المحرز على صعيد التنمية البشرية في العقود المقبلة وتوسيع نطاقه بحيث يشمل المزيد من البلدان النامية. ولكنه يحذر من أن تدابير التقشف قصيرة النظر، والإخفاق في التصدي لغياب المساواة، وقلة فرص المشاركة المدنية الحقيقية، هي عوامل من شأنها جميعاً أن تقوّض آفاق التقدّم ما لم تتخذ القيادات إجراءات تصحيحية جريئة.

وتعمد بلدان رائدة عديدة في الجنوب إلى ابتكار نماذج جديدة للتقدّم في التنمية البشرية، إذ تعتمد سياسات اجتماعية مبتكرة تستحوذ على اهتمام متزايد وتسعى بلدان في مختلف أنحاء العالم لدراستها وتطبيقها. فحسبما يشير التقرير، على سبيل المثال، ساعدت برامج التحويلات النقدية الرائدة في البرازيل والمكسيك والهند، على تقليص الفوارق في الدخل وتحسين مستوى التعليم والصحة في المجتمعات الفقيرة. وسافر عمدة مدينة نيويورك مايكل بلومبرغ إلى المكسيك للاطّلاع عن كثب على برنامج الفرص (Oportunidades)، وهو يوضح في مساهمة له في هذا التقرير أسباب تطلّع مدينته إلى المكسيك في إطلاق مبادرات لمكافحة الفقر، قائلاً "إن الأفكار الجيدة ليست حكرًا على أحد."

ويتضمن التقرير كذلك مساهمات من أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد؛ واكيهيكو تاناكا رئيس الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وجودت يلماز وزير التنمية التركي.

مواجهة التحدّيات والحفاظ على زخم التنمية

يواجه الجنوب اليوم تحدّيات طويلة الأجل مثل تلك التي تواجهها البلدان الصناعية في الشمال، ومنها شيخوخة السكان، والضغوط البيئية، والفوارق الاجتماعية، والتباين بين التحصيل العلمي وفرص العمل، وضرورة المشاركة المدنية. ومواجهة هذه التحدّيات تتطلب حلولاً وطنية وعالمية إذا إرادت البلدان النامية أن تحافظ على ما حققته من زخم في التنمية البشرية.

وأي تقاعس في اتخاذ إجراءات لمعالجة الضغوط البيئية، ولا سيما تغيّر المناخ، من شأنه أن يؤدي إلى إبطاء مسار التنمية البشرية، أو حتى إلى تراجعها في البلدان والمجتمعات الأكثر فقراً. فعدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع يمكن أن يتزايد بما يعادل ثلاثة مليارات بحلول عام 2050، ما لم العمل بشكل منسق على الصعيد العالمي لتجنّب الكوارث البيئية.

ويشير التقرير إلى أن تزايد عدد المسنين في البلدان النامية الأكثر تطوراً كمثله في بلدان الشمال يثقل القوى العاملة المنتجة بأعباء إضافية. غير أن بعض الأقاليم الفقيرة يمكنها أن تستفيد من "عوائد التحول الديمغرافي"، مع ارتفاع نسبة السكان في سن العمل، وذلك شرط أن تتخذ إجراءات على صعيد السياسة العامة تخوّلها الاستفادة من هذه العوائد عبر خلق ما يكفي من فرص العمل.

وتتناول التوقعات الواردة في التقرير الآثار المحتملة على الوضع الديمغرافي نتيجة لتطبيق سياسات طموحة في التعليم مماثلة لتلك التي طبقتها جمهورية كوريا. وتشير التوقعات إلى إن الإسراع في إحراز تقدّم في مجال التعليم يسهم في تخفيض معدّل وفيات الأطفال، ويفسح أمام الفتيات مزيدًا من الفرص لمتابعة تعليمهن، ويحقق للطفل فوائد موثقة بفضل تعليم الأم. ففي الهند مثلاً، يمكن أن يؤدي تقدّم سريع في التعليم، كالذي سجلته جمهورية كوريا، إلى خفض معدّل وفيات الأطفال إلى حوالى النصف في الأجيال المقبلة.

وتظهر الأبحاث التي أجريت لأغراض هذا التقرير أن لتعليم الأمهات في الصغر أثراً متزايداً أشبه بتنامي" كرة الثلج" على التنمية البشرية.

ويؤكد التقرير أن الفقر الحاد لا يزال من المشاكل الكبيرة التي يعاني منها عدد كبير من البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن 1.57 مليار نسمة، أي أكثر من 30 في المائة من سكان 104 بلدان شملها هذا التقرير، يعيشون في حالة فقر متعدد الأبعاد، منهم 612 مليون شخص في الهند.

ويحذر التقرير من أن تغاضي البنى السياسية القائمة عن معالجة هذه المشاكل يمكن أن يؤجج الاضطرابات الاجتماعية، ولا سيما إذا كانت الفرص الاقتصادية لا تواكب سرعة التقدّم في التحصيل العلمي، كما هي الحال في البلدان العربية التي شهدت انتفاضات في عام 2011. ويلاحظ التقرير أن هذه الاضطرابات الاجتماعية بدأت تظهر في العديد من البلدان المتقدّمة، حيث سياسات التقشف وحالات تراجع النمو تشدّد الضائقة المعيشية على الملايين من السكان. ويعلق التقرير على هذه الظاهرة بأن "في الشمال جزء من الجنوب وفي الجنوب جزء من الشمال."

موارد جديدة وفرص جديدة ومؤسسات جديدة

يؤكد التقرير أن الجنوب يتمتع بالخبرات والموارد التي تخوّله أن يكون قوة فاعلة في التنمية العالمية. فالبلدان النامية اليوم تستحوذ على ثلثي الاحتياطي العالمي بالعملات الأجنبية، الذي يبلغ مجموعه 10.2 تريليون دولار، منها 3 تريليون دولار تملكها الصين وحدها ، كما تملك البلدان النامية ثلاثة أرباع الأصول في صناديق الثروة السيادية والتي البالغ 4.3 تريليون دولار على الصعيد العالمي. ووفقاً للتقرير، تكفي حصة بسيطة من هذه المبالغ الضخمة لتحقيق أثر سريع وملموس على الفقر والتنمية البشرية في العالم أجمع.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2013 أن نهضة الجنوب تمثل تحدياً للمؤسسات المالية العالمية يدفعها إلى التغيير، وابتكار طرق جديدة تتيح للبلدان والمناطق العمل معاً على مواجهة التحديات المشتركة. وفيما تخفق المؤسسات القديمة في التكيّف، تبرز آليات جديدة للتعاون بين البلدان وضمن القارات كالاتفاقات التجارية الإقليمية، والتجمّعات المالية، والبنوك الإنمائية، والاتفاقات الثنائية.

ومن الضروري تعزيز تمثيل الجنوب في أنظمة الحكم العالمي، وهذا يلقي على بلدانه المزيد من المسؤولية. ويدعو التقرير إلى إصلاح نظام الحكم العالمي بحيث يتسم "بتعددية متماسكة" تتأسس علي المستوي الوطني علي أساس مبدأ "السيادة الوطنية المسؤولة"، والتي تعني الاعتراف بضرورة عدم إغفال مصالح البلدان المجاورة، وحتى مصالح كوكب الأرض بأسره، عند اتخاذ أي قرار على الصعيد الوطني، في ظل عالم مترابط.

ويدعو التقرير إلى تشكيل كيان جديد يسميه "مفوضية للجنوب" حيث تبادر البلدان النامية إلى اقتراح مقاربات جديدة بناءة لقيام نظام فعال للحكم العالمي.

ويؤكد التقريرأن نهضة الجنوب وإمكانية مساهمتها في الإسراع في التقدم لصالح أجيال المستقبل تزخر بالفوائد لجميع البلدان والمناطق. وتتمثل فى تحسن مستويات المعيشة في كلّ مكان، وزيادة الترابط والتكامل على المستوى العالمي. فكما يخلص التقرير: "الجنوب يحتاج إلى الشمال ولكن العكس أيضاً صحيح ، إذ يحتاج الشمال أكثر فأكثر إلى الجنوب."

لاستفسارات الإعلام، الرجاء الاتصال بـ:

نعمان الصياد، المستشار الإقليمي للإعلام، بالمركز الإقليمي بالقاهرة - المكتب الإقليمي للدول العربية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
هاتف: +20 2 27702242 خليوي: +20 10 1811876 بريد إلكتروني: noeman.alsayyad@undp.org

حول دليل التنمية البشرية:
أطلق دليل التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية الأول في عام *1990*، وهو مقياس مركب للتنمية البشرية، يختلف عن المقاييس التي تقيّم التقدّم في البلدان على أساس اقتصادي صرف. ويشمل دليل التنمية البشرية لهذا العام *187* بلداً وإقليماً. وحال النقص في البيانات دون تقديم قيمة دليل التنمية البشرية لثمانية بلدان هي: توفالو، وجزر المارشال، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب السودان، وسان مارينو، والصومال، وموناكو، وناورو . وحُسبت قيمة دليل التنمية البشرية وترتيبه على النحو الوارد في الجدول الأول من الملحق الإحصائي في التقرير باستخدام أحدث البيانات القابلة للمقارنة الدولية، المتوفرة عن الصحة والتعليم والدخل. وأعيد حساب قيمة الدليل وترتيبه للأعوام السابقة باستخدام أحدث مجموعات البيانات والمنهجيات المعمول بها حالياً، وترد الحصيلة في الجدول الثاني من الملحق الإحصائي في التقرير. وقيمة دليل التنمية البشرية وترتيبه لعام ***2013*** لا يمكن مقارنتهما مباشرة مع قيمة الدليل وترتيبه في أعداد سابقة من تقرير التنمية البشرية.

حول التقرير:
تقرير التنمية البشرية هو مطبوعة مستقلة تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويستطيع القراء تنزيل النسخة الإلكترونية لتقرير التنمية البشرية بعشر لغات، من دون مقابل، إضافة إلى مواد مرجعية أساسية وملامح معيّنة تخص المناطق عن طريق الموقع: *http://hdr.undp.org*

***

يعقد برنامج الأمم المتحدة الانمائي شراكات مع مختلف الشعوب وعلى جميع مستويات المجتمع من أجل تعزيز قدرتها لمواجهة الأزمات والتكيف معها، ويدفع ويحافظ على النمو بهدف تحسين نوعية الحياة للجميع. يتواجد البرنامج ميدانياً في 177 بلداً وإقليماً، ويعمل على توفير منظور عالمي ورؤية محلية ثاقبة لتمكين الشعوب وبناء أمم صامدة.